

## استثمار

## اللبنانيون... تاسع الجنسيات استثماراً في دبي

كشفت دائرة الأراضي والأموال في دبي عن قائمة أكثر 10 جنسيات استثماراً في السوق العقارية للإمارة خلال الفترة من مطلع يناير 2016 وحتى نهاية يونيو من العام الجاري 2017 وذلك من حيث عدد الصفقات وليس قيمتها. وقد حلّ اللبنانيون في المرتبة التاسعة من حيث عدد الصفقات العقارية في الإمارة والتي بلغت 1313 صفقة بقيمة 2,661 مليار درهم إماراتي، متفوقين على الأميركيين الذين حلّوا في المرتبة العاشرة (1119 صفقة بقيمة 2,873 مليار درهم إماراتي).

من أصل الجنسيات العشر ضمت اللائحة إضافة إلى اللبنانيين كلاً من الإماراتيين الذين حلّوا في المرتبة الأولى (12000 صفقة بقيمة 37,402 مليار درهم إماراتي)، يليهم السعوديون في المرتبة 4 (5366 صفقة بقيمة 12,510 مليار درهم إماراتي)، ثم المصريون في المرتبة 6 (2439 صفقة بقيمة 4,035 مليار درهم إماراتي)، والأردنيون في المرتبة 7 (2235 صفقة بقيمة 4214 مليار درهم إماراتي). أما بقية الجنسيات فتوزعت كالتالي: في المرتبة الثانية الهنود (10628 صفقة بقيمة 20,420 مليار درهم إماراتي)، وفي المرتبة الثالثة الباكستانيون (5398 صفقة بقيمة 7,018 مليار درهم إماراتي) والبريطانيون في المرتبة الخامسة (4188 صفقة بقيمة 8,916 مليار درهم إماراتي) فيما حلّ الصينيون في المرتبة 8 (2177 صفقة بقيمة 3,140 مليار درهم إماراتي). في الإجمال شهدت إمارة دبي خلال 18 شهراً إتمام 71 ألف صفقة عقارية بلغت قيمتها 151 مليار درهم إماراتي موزعة على 217 جنسية.

## شقة للبيع...

## بـ 30 «بيتكوين»



تبلغ كلفة المشروع 326 مليون دولار

في خطوة لافتة وفريدة من نوعها على مستوى العالم شهدت دبي إطلاق مشروع عقاري ضخم (أستون بلازا) بقيمة 326 مليون دولار يتميز بكونه يتيح شراء الشقق باستخدام عملة «البيتكوين» الرقمية.

والبيتكوين عملة رقمية وشبكة دفع لا وجود فيزيائياً لها وتم تداولها فقط عبر الانترنت ويمكن فعلياً مقارنتها ومبادلتها بعملة أخرى مثل الدولار واليورو، ويبلغ سعر كل بيتكوين حالياً حوالي 4637 دولار أميركي. وتتميز البيتكوين بإمكانية الدفع والشراء مباشرة بين الأشخاص من دون الحاجة إلى المرور بوساطة المصرف، إضافة إلى أنه لا يوجد هيئة مركزية تقف خلفها كما لا يمكن تتبعها بسبب عدم وجود رقم تسلسلي لها مثل العملات التقليدية.

الشركة المطورة للمشروع هي «أستون بروبيترتي فينتوريس» والتي تملكها سيدة الأعمال البريطانية ميشيل مون وشريكها دوغ بارومان. ويقدر أن تنتهي الأعمال في المشروع الذي ستبلغ مساحته 2,4 مليون قدم مربع عام 2020. وفقاً للشركة سوف تكون هناك 150 شقة أولية للشراء من إجمالي 750، بدءاً من شقق الاستوديو بسعر 169,000 دولار - حالياً حوالي 30 بيتكوين - إلى شقق بغرفتي نوم بسعر 380,000 دولار، أو حوالي 85 بيتكوين. في حين كان بإمكان المستثمرين شراء بيتكوين واحد بسعر يزيد قليلاً عن 20 دولاراً في عام 2013، مما يعني أن البيتكوين التي اشتراها المستثمر في ذلك الوقت بقيمة 600 دولار ستكون كافية لشراء «استوديو» في التطوير الجديد، بحسب صحيفة أرابيان بيزنس.

المشروع إذا يسعى لاستقطاب المستثمرين الذين استفادوا من طفرة البيتكوين ويرغبون بتحويل أصولهم الرقمية إلى أصول مادية. مبادرة جريئة لكنها في الوقت عينه تحمل في طياتها بعد نظر وقدرة على استشراف المستقبل في ظل الأهمية المتصاعدة لسوق البيتكوين على مستوى العالم والتي بلغ حجمها أوائل هذه السنة حوالي 19 مليار دولار. ومما لا شك فيه بأن المشروع في حال نجاحه سيشكل قاعدة مهمة للمطورين العقاريين والمستثمرين في شتى القطاعات لمحاولة الاستفادة من سوق البيتكوين والعملات الرقمية بشكل أكبر.

## عملة

في خطوة من شأنها أن تعزز من التعاون الاقتصادي بين دول «بريكس» (البرازيل، روسيا، الصين، الهند وجنوب إفريقيا) ومن مساعيها للحد من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على المنظومة المالية العالمية، كشف رئيس صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي، كيريل دميترييف، أن دول «بريكس» تبحث إمكانية إطلاق عملة «بريكس» مشفرة Cryptocurrency كبديل لدوات الدفع الأخرى. مشيراً إلى أنه في الوقت الحالي يجري التركيز بين الدول الأعضاء على استخدام العملات الوطنية. لكن بدأت مناقشة العملات المشفرة كأحد آليات الدفع الممكنة. قد يكون على ذلك طلب في بعض العمليات الحسابية، وسيكون ذلك بديلاً جيداً للدولار وقطاعات المحاسبة الأخرى.

هل اللولوية بالنسبة إلى الصين هي طريق الحرير أم بريكس؟

## عملة «بريكس»...

## بديك لمواجهة الدولار؟

## رضا صوايا

مع اختتام أعمال القمة التاسعة لمجموعة «بريكس» التي عقدت في مدينة شيامن الصينية أخيراً بحضور رؤساء الدول الأعضاء يطرح السؤال عن مدى فعالية الإجراءات التي اتبعتها المجموعة منذ نشأتها، وهل الحديث عن عملة موحدة، سواء أكانت رقمية أم ورقية جدي وله أسس صلبة، أم أن المسألة ليست أكثر من مجرد طموحات، أقله في المستقبل القريب؟

بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة

بريكس عام 2006، وعقدت أول قمة لها عام 2009، وكانت حينها تعرف بال «بريك»، وذلك قبل انضمام جنوب أفريقيا عام 2010. من أبرز أهداف المجموعة، كسر الاحتكار الأميركي. الغربي على الاقتصاد العالمي وأبرز المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدفع باتجاه حوكمة أكثر عدالة في المجال الاقتصادي، إضافة إلى تشجيع التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي وتعزيزه بين الدول الأعضاء. ومن أبرز إنجازات المجموعة كان إطلاق بنك «التنمية الجديد» عام 2014

## عملة رقمية تجمع أكبر مصارف العالم



وبالتالي ستكون مدعومة 100% من المصرف المركزي المحلي. وعلى الرغم من أن «البيتكوين» تم تطويره لتفكيك السلطة النقدية المركزية بدأت الكثير من البنوك المركزية من حول العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية والصين التحقق ما إذا كان بإمكانهم إصدار عملات رقمية خاصة بهم. وفي هذا الإطار يعتقد بنك إنجلترا المركزي وفقاً لدراسة نشرها في تموز من العام الماضي بأن العملة الرقمية الصادرة عن المصرف المركزي من شأنها أن تعزز الاستقرار المالي، وتحفز النمو الاقتصادي وتزيد من فعالية السياسة النقدية.

الذي يباشر أعماله عام 2015 والذي يبلغ رأسماله 100 مليار دولار، وبراد منه تقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية والتنمية في دول المنظمة.

## تحديات رغم الإنجازات

تريد دول مجموعة «بريكس» أن تقدم نموذجاً متميزاً يمكن أن يصلح بديلاً أو بالحد الأدنى منافساً للنظام الاقتصادي السائد حالياً، والذي يدار من واشنطن، ويستند إلى عدالة أكبر في التعاطي، وهو ما يبرز على سبيل المثال من خلال مساهمة الدول الأعضاء بحصص متساوية في رأسمال «بنك التنمية الجديد» بغض النظر عن الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة وحجم اقتصادياتها، ما يحول دون هيمنة أي منهم على القرار وقدرتها على التحكم بوجهة الأموال وكيفية صرفها، على عكس ما هو معتمد في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن على الرغم من حجم الأموال والطموحات والإنجازات التي حققت حتى الآن، إلا أن دول «بريكس» لا تزال تواجه تحديات كبيرة تفرم اندفاعتها وتعرقل مواجهة النفوذ الأميركي على الاقتصاد العالمي، فالاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعانها دول المجموعة كل على حدة، إضافة إلى المشاكل التي تعترى علاقاتها في ما بينها، لا تساعد على طمأنينة باقي الدول النامية وتشجيعها على التخلي عما هو سائد.

فعلى سبيل المثال، عانت كل من روسيا والبرازيل من ركود اقتصادي امتدّ لنحو عامين، ولم تخرجاً منه إلا منذ شهرين تقريباً، وتأثرت كل من البرازيل وجنوب أفريقيا بموجة عدم استقرار سياسي لامست حد الهاوية، وتحديداً في بلاد السامبا، مع عزل الرئيسة السابقة ديلما روسيف في 31 آب من العام المنصرم، الذي لا تزال ارتداداته مستمرة حتى الآن. كذلك تلقي الخلافات التاريخية ما